

## Jordan Standard grammar and its existence and usefulness

### النحو القياسي وجوده وجدواه

Saad Meqdad<sup>1\*</sup>.

Applied Science Private University, Amman, Jordan.

\*Corresponding author: [s\\_meq75@yahoo.com](mailto:s_meq75@yahoo.com).

Received 03 Dec 2017, Accepted 20 May 2018, Published 01 Jan 2020.

### Abstract

The study seeks to extrapolate what the linguists derived from the linguistic opinions inspired by the reality of the Arab environment, establish the foundations of standard science seeks to build a bright and bright linguistic scene simulates what the owners of the language of the tongue, and requires study here the most important assets of this science, which is a broad platform and a field disputed by the views of the workers and theorists The study will focus on the emergence of measurement alone language and terminology, extended to the statement of the pillars, to the evidence of grammatical measurement, such as the Koran and the Hadith, and other, and then show the arguments of the languages of the Arabs, and ended with the question: D. Updated grammatical measurement? To respond to the achievements of the Councils of the Arabic language is important in the care of Arabic and the employment of grammatical measurement as an important source in maintaining the process of this language development paper. In explaining this topic, the researcher relied on an analytical descriptive approach and employs the historical trace of what scientists have presented in the formation of a rational science that controls the mind through analysis, interpretation, and precision of cognition.

**Key words:** measurement, grammar, reason, Basra, Kufa.

### الملخص

تسعى الدراسة إلى استقراء ما استنبطه علماء النحو من آراء لغوية مستوحاة من واقع البيئة العربية، تؤسس أركان علم معياري ينشد بناء مشهد لغوي رصين مشرق يحاكي ما سلكه أرباب اللسان الفصيح، وتستدعي الدراسة هنا أهم أصول هذا العلم الذي عُدَّ منطلقاً واسعاً ومبدأً تتنازع آراء المشتغلين والمنظرين أخذاً ورداً، ألا وهو القياس؛ وعليه ستقف الدراسة على نشأة القياس وحدّه لغة واصطلاحاً، ممتدة إلى بيان أركانه، وصولاً إلى أدلة القياس النحوية؛ كالقرآن الكريم والحديث النبوي، وغيرهما، ثم إظهار لما يحتج به من لغات العرب، وانتهاءً بتساؤل مفاده: هل يوجد قياس نحوي محدث؟ ليجاب عنه بإنجازات مجامع اللغة العربية المهمة في رعاية العربية وتوظيف القياس النحوي مصدرًا حاضرًا ومهم في الحفاظ على سيرورة هذه اللغة نماء ورقياً. وبلوغاً لأرب بسط هذا الموضوع اتكاً الباحث على منهج وصفي تحليلي ويوظف التتبع التاريخي لما قدّمه العلماء في تشكيل علم رصين يحتكم إلى العقل بالتحليل والتأويل ودقة الإدراك.

**الكلمات المفتاحية:** القياس، النحو، العلة، البصرة، الكوفة.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

لا يمكن للغة من لغات العالم أن توصد باب التطور؛ إما في ألفاظها أو في تراكيبيها؛ لأن تلك هي سنة الحياة، وإذا أبت اللغة على ألفاظها دون سعي نحو التفاضل مع اللغات الأخرى ظلت قاصرة عن مواكبة كل جديد. لذا كان لابد من أن يلجأ بعض المشتغلين في علم النحو إلى إبداع ألفاظ وتراكيب استناداً إلى معايير تُنظم عملهم دون إسراف أو تفريط.

ولأن اللغة وعاء الفكر، ووسيلة يتوسل بها الإنسان للتعبير عن مآربه، وما يدور في خلدِه من أفكار ومعاني؛ لم يكن من بدّ أمام أرباب النحو الغياري على لغتهم في أن يُوسّعوا على متكلم العربية بعض الشيء، فوضعوا مقاييس ينتظم بها ما يريدون تأليفه من كلام، ولولا هذه المقاييس لضاعت اللغة على المتكلم بها، ولصار حديثه زاخراً بالتشبيهات التي يحاول من خلالها إفادة أصل المعنى.

ولو جاز لواضع اللغة أن يضع لكل معنى لفظاً يختص به، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ولتعدّر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها، وتباين وجوها.

إذن لابد من القياس؛ لأنه طريقٌ يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيّتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين التي جمعت منشور العرب ومنظومه (حسين، ١٩٨٣).

## نشأة القياس

ثمة صلة مشتركة بين القرآن الكريم واللغة العربية؛ فلغة القرآن الكريم عين لغة العرب، وفيها كان التحدي لهؤلاء الفصحاء الأفحاح، وبالقرآن الكريم حُفظت العربية واستمرت، وتطوّرت، وبسببه نشأت علوم الدين، والقراءات، والتفسير، والتي هدفت مجتمعة إلى الحفاظ عليه وإيضاحه للناس.

وحفاظاً على كتاب الله تعالى أيضاً قام علم النحو بالتصحيح، والضبط، والتقعيد، والتعليل؛ ليفهم نصّه، وتسلم لغته، ويستقيم لسانه. وقد ذهب سعيد الزبيدي إلى " أن النحو قد اختلط اختلاطاً ظاهراً بالعلوم الإسلامية منذ أن استقام عوده، فتأثر منها بخاصة الفقه وأصوله، فكان أن اتكأ عليهما يقتضيهما منهما مصطلحاً أو تعريفاً، أو منهجاً.. " (الزبيدي: ١٩٩٧)، وقد دلت الزبيدي على ما ذهب إليه \_ من تأثير الفقه وأصوله في النحو وأصوله \_ من خلال تتبّعه نشأته كل من الفقه والنحو متكثراً على الأدلة التاريخية، كاشفاً جوانب التأثير والتأثير، وقد خلص إلى القول: إن أصول الفقه قد أصبحت علماً متكاملًا في أوائل القرن الثالث للهجرة في حين ظلت أبحاث علم أصول النحو متناثرة في كتب النحو إلى أن تهيأ له أبو عليّ الفارسي، وابن جني، والأنباري (الزبيدي، ١٩٩٧).

وتأسيساً على ما سبق يمكن الخلوص إلى أنّ القياس \_ بوصفه أصلاً من أصول النحو العربي \_ نشأ فطرياً، ثم تأثر خطى القياس الفقهي بدءاً بتعريفه وانتهاءً بمباحثه (الزبيدي، ١٩٩٧).

## حدّ القياس

القياس لغته: بمعنى التقدير: "قاس الشيء يقيسه، قياساً وقياساً.. إذا قدره على مثاله." (منظور، د.ت: مادة: قيسن) واصطلاحاً: هو "الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه في صحّة الأول صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول" (الرماني، ١٩٦٩)، أو هو "حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" على ما عرّفه الأنباري (الأنباري، ١٩٦٣)، أو هو "حملُ مجهولٍ على معلوم، وحملُ ما يُسمَع على ما سُمِع، وحملُ ما يجد من تعبيرٍ على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيراتٍ وأساليب كانت قد عرفت أو سُمعت" (المخزومي، ١٩٦٤).

## أركان القياس

يمكننا أن نخلص \_ في أثناء استعراضنا لحدّ القياس \_ إلى أنّ للقياس أربعة أركان: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وعلة جامعة، وحكم (السيوطي، ١٩٨٨). قال ابن الأنباري موضحاً: "وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله؛ فنقول: اسمٌ أسند الفعل إليه مقدّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي

هو الفاعل، وإنما يجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد.. وعلى هذا النحو تركيب كلّ قياس " (الأنباري، ١٩٦٣).

### أولاً: المقيس عليه

اصطلح علماء النحو على أن المقيس عليه هو النصوص اللغوية التي نقلت عن العرب الذين يُحتجّ بكلامهم، سواءً أكان سماعاً أم روايةً، مشافهةً أم تدويناً؛ لينبني عليها حكم المقيس (أبو المكارم، ١٩٧٣).

وللمقيس عليه أحكامٌ لا بدّ أن تتوافر فيه، ليصحّ القياس عليه، دون أن نتكلّف استنتاجاً، ونتمخّل استنباطاً، ويسلم من شبهةٍ واعتراضٍ، وألاً نغلو فيه ونبعد، فتتحوّل مسأله إلى ضربٍ من اللهو والعبث ممّا لا طائل وراءه. (الزيدي، ١٩٩٧).

### فأحكامه هي:

— أن يطرد في الاستعمال والقياس جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة؛ وذلك نحو: قام زيدٌ، وضربتُ عمراً، ومررتُ بسعيدٍ (ابن جني، ١٩٥٦).

ونحو: النَّصْب بحروف النَّصْب، والجَزُّ بحروف الجَزِّ، والجَزْم بحروف الجَزْم، وغير ذلك ممّا هو فاشٍ في الاستعمال، قويٌّ في القياس (ابن جني، ١٩٥٦).

— ألا يكون شاذّاً في الاستعمال، ضعيفاً في القياس، كحذف نون التوكيد، وذلك نحو:

أضرب عنك الهموم طارقها ضربتك بالسيف قوّنس الفرس (ابن جني، ١٩٥٦)

قالوا أراد: (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد، ووجهُ ضعفه في القياس أنّ التوكيد للتحقيق، وإنما يليقُ به الإسهابُ والإطناب لا الاختصار والحذف (السيوطي، ١٩٨٨).

— ألا يكون شاذّاً في الاستعمال، مطّرداً في القياس، فإن كان كذلك " فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا"، وإلا " تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله" (سيبويه، ١٩٦٦) فليس لك أن تستعمل (أن) بعد كاد؛ نحو: كاد زيدٌ أن يقوم. فهذا قليلٌ شاذٌ في الاستعمال، وليس مأبياً في القياس (ابن جني، ١٩٥٦).

ومثله: أقاتم أخواك أم قاعدهما؟ إلا أن العرب لا تقول، فكلامها: أقاتم أخواك أم قاعدان؟

فتصلّ الضمير، والقياس يتوجب فصله ليعادل الجملة الأولى. (ابن جني، ١٩٥٦) " ولا يقال: عسيثُ أخانا" (سيبويه، ١٩٦٦)، ولا: عسى زيدٌ قائماً أو قياماً. فهذا هو القياس، غير أنّ السماع ورد بحظره. (ابن جني، ١٩٥٦).

— ألا يكون مطّرداً في الاستعمال، شاذّاً في القياس، فإذا كان كذلك فلا بدّ من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنّه لا يُتخذُ أصلاً يُقاس عليه غيره؛ نحو قولهم: استصوبتُ الأمر. ومنه: استحوذتُ، وأغليت المرأة، واستنوقَ الجمل، واستفيلَ الجمل، (ابن جني، ١٩٥٦).

— ألا يكون شاذّاً أو ضعيفاً في الاستعمال والقياس جميعاً، فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردُّ غيره إليه (ابن جني، ١٩٥٦) كرفع المفعول، وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يردّ؛ لأنّه جاء مخالفاً للقياس والسمع فلم يبق له عصمةٌ تضيفه، ولا مسكّةٌ تجمع شعاعه (ابن جني، ١٩٥٦) ومثل بيت الكتاب:

له رَجُلٌ كأنه صوتٌ حادٍ إذا طلبَ الوسيقةَ أو زمير (سيبويه، ١٩٦٦).

فتقوله: " كأنه يحذف الواو وتبقى الضمة، ضعيفٌ في القياس، قليلٌ في الاستعمال، ووجه ضعف قياسه أنّه ليس على حدّ الوصل، ولا على حدّ الوقف" (ابن جني، ١٩٥٦).

— ليست الكثرة شرطاً في المقيس عليه، فقد يُقاس على القليل ويكون غيره أكثر منه فلا يُقاس عليه؛ نحو قولهم: " شنوءة: شني. فلك \_ من بعد \_ أن تقول في الإضافة إلى قنوبة: قنبي، وإلى ركوبة: ركببي، وإلى حلوبة: حلبي، قياساً على شني. قال أبو الحسن (الأخفش الأوسط): " فإن قلت: إنّما جاء هذا في حرفٍ واحدٍ \_ يعني شنوءة \_ قال: فإنه جميع ما جاء.. وتفسيره أنّ الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يأت فيه شيءٌ ينقضه. وأمّا ما هو أكثر من باب شني، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنّه لم يكن هو على قياس فقولهم في ثقيف: ثقفي. وفي قریش: قرشني، وفي

سليم: سلمى. فهذا وإن كان أكثر من شئني فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجوز على هذا في سعيد سعدي، ولا في كريم كرمي" (ابن جني، ١٩٥٦).

— ألا يكون مما يحتمله القياس، ولم يرد به الاستعمال؛ لأن فيه من التمثل والتعقيد ما تتعدّد الوجوه الإعرابية فلا تنتظم القواعد المطردة، فتصعب على الناشئة وشدة النحو الذين يرومون التيسير فلا تتفق وابن جني حين يدخل في هذا "القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك؛ كقوله تعالى: "بسم الله الرحمن الرحيم" فالسنّة المأخوذ بها في ذلك أتباع الصفتين إعراب اسم الله تعالى، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها.. كأن يُقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" برفع الصفتين جميعًا على المدح. ويجوز "بسم الله الرحمن الرحيم" برفع الأول ونصب الثاني. ويجوز "بسم الله الرحمن الرحيم" بنصب الأول ورفع الثاني. كل ذلك على وجه المدح.. ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة (ابن جني، ١٩٥٦؛ الزبيدي، ١٩٩٧).

— فإذا كان المقيس عليه من الضرائر ف" ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا" (سيبويه، ١٩٦٦) وقد سأل ابن جني أستاذه الفارسي عن هذا فقال: "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك (ابن جني، ١٩٥٦).

— قد يتعدّد المقيس عليه مع وحدة الحكم، ومن أمثلة ذلك: (أي) في حال الاستفهام والشرط؛ فإنّها أعربت حملًا على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضها (كل) (السيوطي، ١٩٨٩).

### ثانيًا: المقيس

المقيس: هو المحمول على كلام العرب تركيبًا، أو حكمًا؛ "ألا ترى أنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظرف خالد، وحمق بشر)، وكان ما قسته عربيًا كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضًا فجعلته أصلًا وقست عليه ما لم تسمع" (ابن جني، ١٩٥٦)؛ لأن "إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال" (الأنباري، ١٩٦٣) إلا أن الأمر جرى على غير ما أريد به، فأطلق بعض النحاة من غير ضابط: "أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" (ابن جني، ١٩٥٦) وكان الخليل قد نبه على هذا فقال: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثلاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟" (ابن جني، ١٩٥٦).

إن الإطلاق يلزم إثبات صيغ وتراكيب لم تنطق بها العرب، فتخرج عن الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها وتطورها خلال الأزمان، إلى ضرب من التمرين (الحملاوي، ١٩٦٥) كأن تبني بالحق اللام ما شئت؛ كقولك: رجج، ودخل، وضرب، من خرج، ودخل، وضرب، على مثال: شملل، وصغرر (السيوطي، ١٩٨٨) فما الظائل من وراء كل هذا التكلف في القياس؟

### ثالثًا: الجامع

تتحقق الصلة بين المقيس عليه والمقيس بجملة من الصفات المشتركة والتي يُطلق عليها (الجامع)، أو تسمى عند بعضهم (العلة) (الأنباري، ١٩٦٣)، أو (العلة الجامعة) (السيوطي، ١٩٨٨)، والتي هي أحد أركان القياس \_ كما أسلفنا \_.

### والجامع أحد ثلاثة

#### ١. العلة

وأطلق عليها الرّمانى: العلة القياسية؛ وهي "التي يطرد فيها الحكم في النظائر نحو علة الرفع في الاسم (كذا) ذكّر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب على جهة الفضل في الكلام، وعلة الجرّ ذكره على جهة الإضافة" (الرّمانى، ١٩٦٩)، وشرطها "أن تكون هي الموجبة للحكم المقيس عليه" (السيوطي، ١٩٨٨).

## ٢. الشَّبه

وهو وجود ضرب من الشبه بين المقيس عليه، والمقيس غير العلة التي طبقت عليها الحكم في الأصل، ومثاله " أن يدلّ على إعراب الفعل المضارع بأنه تخصّص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصّص بعد شياعه". (الأنباري، ١٩٦٣)؛ أي أنّ إعراب المضارع \_ برأي البصريين \_ هو لمشابهته الاسم لفظاً ومعنى واستعمالاً، فاللفظ؛ لموازنته له في الحركات والسكنات، كضارب ويضرب، والمعنى؛ فلقبول كلّ منهما الشيوخ والخصوص، فالاسم عند تجرّده من أداة التعريف يفيد الشيوخ وعند دخولها عليه يتخصّص. كذلك المضارع عند تجرّده من حرف الاستقبال يتخصّص. والاستعمال؛ فلوقوع كلّ منهما صفة لنكرة ولدخول لام الابتداء عليهما؛ نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ أو يضرب. وإنّ زيّداً لضاربٌ أو ليضرب، فالشَّبه بين المضارع والاسم في اللفظ والمعنى والاستعمال " ليس شيءٌ من هذه العلل في هذه الأقيسة هو العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل؛ لأنّ العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل \_ الذي هو الاسم \_ إنّما هو لإزالة اللبس؛ لأنّ الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه.. وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشَّبه" (الأنباري، ١٩٦٣).

## ٣. الطرد

وهو وجود الحكم مع فقدان الإخالة (المناسبة) في العلة. (الأنباري، ١٩٦٣)، وكون الطرد \_ وحده \_ جامعاً مذهب قومٍ من العلماء مستدلّين على ذلك بأمور هي:

- أنّ الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص، وهذا موجود في الطرد.
- أنّ عجز المعترض عليها دليل على صحّتها.
- أن الطرد نوعٌ من القياس فوجب أن يكون حجّة كما لو كان فيه إخالة أو شبه (الأنباري، ١٩٦٣).

## رابعاً: الحكم

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمّن إعطاءه حكمه؛ لذا فإنّ الحكم \_ عند النحاة \_ ينقسم على ستّة أقسام هي:

١. الواجب؛ كرفع الفاعل وتأخيرها عن الفعل، ونصب المفعول، وجزّ المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.
٢. الممنوع؛ كأضداد ما ذكر في الواجب.
٣. الحسن؛ كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ.
٤. القبيح؛ كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط المضارع.
٥. خلاف الأولى؛ كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيّداً.
٦. جائزٌ على السواء؛ كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له (السيوطي، ١٩٨٨).

## الأدلة القياسية عند علماء النحو

وُلد القياس والنحو في رحم واحد، وأخذ القياس ينمو جنباً إلى جنب مع النحو حتّى عدّ أصلاً من أصوله كما ذهب إلى ذلك الخليل، ولكنّ هذا لم يكن كافياً عند الأنباري ليقوم دليلاً من أدلة النحو وإنّما أبعده في القول إلى أنّ " النحو كلّ قياس.. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو" (الأنباري، ١٩٦٣).

ومن أدلة النحو عند ابن جنّي النقل والإجماع والقياس (ابن جنّي، ١٩٥٦) وهي عند الأنباري النّقل والقياس واستصحاب الحال (الأنباري، ١٩٦٣)، فالإجماع بيّن على أنّ النّقل دليل من أدلة النّحو، بل هو مقدّم عليها جميعاً.

من المسلّم به أنّ أعلى مراتب الكلام العربي الفصيح القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ثمّ كلام العرب شعراً ونثراً. وسنقف \_ بما يفسحه المجال \_ عند هذه الأصول لتنبئين مدى اعتماد القياس عليه في بناء النّحو العربيّ.

## أولاً: القرآن الكريم وقراءته

وُضع علم النَّحو أساساً لصون النَّصِّ القرآنيِّ من شوائب اللَّحن، وقد أثارت قراءته المشهورة والسَّاذة مواقف متباينة عند النَّحاة، فكيف تعامل النَّحاة مع هذا الوضع، وكيف بنوا قواعد نحوهم وأصوله؟

معلومٌ أن القراءات واختلافها تيسير للنَّاس في قراءة القرآن، فقد روي عن النبيِّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - قوله: "إنَّ هذا القرآنُ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ فاقروا ما تيسرَ منه" (البخاري، ١٨٩٦)، أما علماء النحو فقد وقفوا مواقف متباينة من القراءات القرآنية؛ فلم يتخذوها أصلاً يبنون عليه قواعدهم، بل اعتمدوا طائفة منها، وتأولوا لطائفة ثانية وجدوها تتفق ومذاهبهم في العربية، وحكّموا القياس في طائفة ثالثة، فما خرج منها عليه عدّوه شاذّاً، والقراءات لا تجوز بالقياس المطلق قطعاً (الزبيدي، ١٩٩٧)، وكلّ قراءة لم تستند إلى الرواية فهي مردودة. على الرّغم من - أنهم - جميعاً لم يختلفوا في الاحتجاج بها (السيوطي، ١٩٨٨).

### مواقف نحاة البصرة والكوفة من القراءات:

انفردت القراءة النحوية عند البصريين بإثبات قاعدة، أو تقرير أصل، على الرّغم من أنّهم كانوا ينظرون إلى القراءات، وكأنّها على درجات من اللغة، ومراتب الفصاحة، فاختلفوا في قبول القراءات حتّى السّبع "إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأصولهم المقرّرة فإن خالفها ردّوها" (الحديدي، ١٩٧٤)؛ ومن ذلك ما ذهب إلي سيبويه في (باب آخر من أبواب إن) "تقول أشهد إنّه لمنطقي، فأشهد بمنزلة قوله: والله إني لذاهبٌ، وأنّ غير عاملة فيها أشهد؛ لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء.. ونظير ذلك قول الله عزّوجل: (والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون) (سورة المنافقون: ١) (سيبويه، ١٩٦٦).

أما من عاصر سيبويه، أو تلاه من نحاة البصرة كالأخفش الأوسط، والمازني، والميزد، فلم يكونوا مثله في الاستدلال بالقراءات، (الزبيدي، ١٩٩٧: ٨٤) ولا يسلكون سبيلاً واحدة فيها على الرّغم من أنّهم يُنسبون لمذهب واحد. فالأخفش أكثر تضعيفاً للقراءات من سيبويه، فقد نعت قوله بالرداءة، كما فعل في قراءة من قرأ (فلتفرحوا) (سورة يوسف: ٥٨) قال: "وهي لغة للعرب رديئة" (الفراء، د.ت). وفي قراءة (يكاد البرق يخطف أبصارهم) (سورة البقرة: ٢٠) بكسر الطاء (يخطف) من خطف؛ قال: "وهي قليلة رديئة لا تكاد تعرف" (الفراء، د.ت).

وهكذا يبدو جلياً أنّ نحاة البصرة لم يكن منهجهم مطّرداً في الاستدلال بقراءات القرآن الكريم، وتبيّن أنّهم يحتجون بالقراءات السّاذة، وهذا مخالف لما شاع عنهم، وأنهم - في الأغلب - متفقون على نعت القراءة باللحن، قال أبو جعفر النحاس: "فأما البصريون فقال رؤساؤهم: وهو لحنٌ لا تحلّ القراءة به" (النحاس، ١٩٧٧)، تعقيباً على قراءة (والأرحام) بالخفض.

أما موقف الكوفيين فقد اختلف قليلاً عن موقف البصريين من القراءات، ف "قبلوها، واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم". (المخزومي، ١٩٦٤) وليس في موقفهم حدّة البصريين الذين أنكروا بعض القراءات أو وصفوها بالقبح واللحن، والضعف والكرهية، والشذوذ والرداءة، حتّى أنّ النحاس نقل عن الكوفيين تعقيباً لهم على قراءة حمزة (والأرحام) بالخفض؛ فقال: "وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيحٌ ولم يزيدوا على هذا" (النحاس، ١٩٧٧).

قال الفراء: "ثمّ قال: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ). (سورة البقرة: ١٩)، فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد: يجعلونها حذراً؛ إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفرقاً. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنّما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير - مصطلحٌ كوفيٌ يراد به (التمييز) ليس بالفعل؛ كقوله عزّ وجل: (يَدْعُونَنا رَغَبًا وَرَهَبًا) (سورة الأنبياء: ٩٠). وكقوله تعالى: (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) (سورة الأعراف: ٥٥)، والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضوع وليس نصبه على طرح (من) وهو ممّا يستدلّ به المبتدئ للتعليم" (الفراء، د.ت).

### ثانياً: الحديث النبوي الشريف

كان للنحاة المتقدّمين موقف من الحديث النبوي الشريف تميّز بالإعراض عنه، وعدم الاحتجاج به، إلا في مواضع قليلة، مما جعل حقيقة موقفهم منه مضطربة. وقد ذهب سعيد الزبيدي إلى "أنّ قلّة ما ورد من أحاديث عند النَّحاة الأوائل ومن تابعهم تعود إلى أنّهم قرروا في البدء أن مادّة اللغة النقية الأصيلة مرتبطة بالبداوة، ونظروا إلى هذه البداوة نظرة تقديس، فكانوا يتسابقون في شدّ الرحال إلى البادية ومشاهدة الأعراب والإقامة بين ظهرانيهم زمناً، ويتنافسون في الحفظ والتدوين؛ لذا فإن طغيان هذه الظاهرة قد شغلهم وحال بينهم وبين رواية الحديث بكثرة فضلاً عمّا تتطلبه رواية الحديث من تفرّغ إليها، ومن ضوابط صارمة في السند والمتن" (الزبيدي، ١٩٧٩).

إنّ قلّة ما جاء من الأحاديث في كتب النحو من كتاب سيبويه حتّى مؤلّفات ابن مالك، لم تثر اعتراضًا، ولم تبرز فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعًا للمناقشة أو البحث في الأسباب، حتّى أفرط ابن مالك الأندلسي في الاستشهاد به، فكان أن برزت ثلاث اتّجاهات:

١. يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقًا، ويمثّله ابن الصّائغ (ت ٦٨٦هـ)، وتلميذه أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) (البغدادي، ١٩٦٧).
٢. يجوز الاحتجاج بالحديث كلّه، ويمثّله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ورضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٨هـ) الذي أضاف إلى الاحتجاج بكلام أهل البيت \_ رضي الله عنهم \_ (البغدادي، ١٩٦٧).
٣. يتوسّط بين المنع والتجوز، ويمثّله أبو إسحق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في أحد مذهبيه. (السيوطي، ١٩٨٨).

لقد دلل كلّ فريق على ما ذهب إليه غير أنّ المقام لا يسمح بسرد آرائهم، فهي منثورة في كتب النّحاة، ولكن ما يهّمنا هو أنّ الاحتجاج بالحديث الشريف يعين النّحاة المعاصرين، ويتيح لهم أن ينظروا في الأصول المستنبطة، فقد يغيّر بعض الأصول ويفتح مجالًا واسعًا للدراسات النّحويّة الجديدة (الزبيدي، ١٩٩٧).

### ما يحتجّ به من كلام العرب

وأما كلام العرب فيحتجّ به بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم، قال أبو نصر الفارابي في أوّل كتابه المسمّى بـ "الألفاظ والحروف": كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النّطق، وأحسنها مسموعًا، وإبانةً عمّا في النّفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سگان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جُذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط؛ ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنّبط والفرس؛ ولا من عبد القيس؛ لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلًا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولاة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسگان اليمامة؛ ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا العربية صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان عن هؤلاء وأثبتها في كتابٍ وصيّرها علمًا وصناعةً هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب (السيوطي، ١٩٨٨).

هذا المذهب الذي حدّد معالمه الفارابي اتّخذ البصريون سبيلًا يسرون عليه في قياسهم، أما الكوفيون فلم يشترطوا ذلك، بل أطلقوا الأخذ عن القبائل العربية ما سكن فيها أواسط الجزيرة العربية وما تطرّف منها، ذاهبين إلى أنّ الإجماع قائمٌ على أنّ جميع قبائل العرب تتكلّم العربية، وأنّه لم يثبت فساد ألسنتها بالمخالطة فعلاً، وإنّما هو الافتراض المحض، وعليه فيجب الأخذ عنها جميعًا دون الاقتصار على بعضها (المخزومي، ١٩٦٤).

### هل هناك قياسٌ نحويّ حديث؟

لا ينكر مُحدّث وجود مجامع لغويّة حديثًا حرّصت منذ تأسيسها على حفظ اللغة وصيانتها من كلّ ما قد يسيء إلى عروبته وسلامته لفظها وفصاحته، فكانت وما زالت حارسة هذا التطور الخطير في بعض أحيانه، واقفة في وجه التيارات التي تحاول النيل من لغتنا أو الانتقاص من شأنها، فأنشئ مجمع اللغة العربية في دمشق، فالقاهرة، فبغداد، ثمّ عمّان. أمّا دور هذه المجمع في القياس النحويّ فقد دأب مجمع اللغة العربية بالقاهرة على إصدار جملة من القرارات في المؤتمرات الدورية، ونشرها " لكي تكون تلك القرارات بين يدي المجمعين يرجعون إليها عند الحاجة، وبين يدي جمهرة القراء، يأمنون بها، فيما يتمرّسون به من بحوث اللغة ودراساتها" (خلف الله، أمين، ١٩٦٩).

وقد جاء القسم الأول من كتاب (في أصول اللغة) متضمّنًا القرارات (في أقيسة اللغة وأوضاعها العامّة) (خلف الله، أمين، ١٩٦٩) وعدّها ستّة وعشرون قرارًا، سنتناول منها ما يتعلّق بالقياس النحوي:

– صيغة (فَعْلون) وكونها عربيّة، وإعرابها: قرّر المجمع أن الصيغة عربيّة، وتعرب إعراب المفرد بالحركات على النون، مع التنوين، ومع لزوم الواو، فإن كان علمًا لمؤنثٍ منع من الصّرف للعلميّة والتأنيث، وألحق به ما كان منتهيًا بياء ونون زائدتين من أسماء الأعلام (خلف الله، أمين، ١٩٦٩).

– شروط صوغ اسم التفضيل: رأى المجمع التخفيف من أكثر الشروط وإبقاء ما اتفق عليه التّحاة؛ وهو: أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول، مجردًا أو مزيدًا سواء أكان هذا الفعل مسموعًا أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادّة لغوية وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان.

١. أن يقبل التفاضل.

٢. أن يكون مثبتًا.

٣. أن يكون متصرفًا (خلف الله، أمين، ١٩٦٩).

إنّ هذه الصور من صور القياس النحوي غيضة من فيضٍ لجهودٍ مضمّنةٍ تضافرت فيها مجامع اللغة الأخرى جنبًا إلى جنب لحماية العربية وحفظها.

## الخاتمة

توسّلت الدراسة بآراء علماء اللغة والتّحو إلى توصيف عامّ لظاهرة القياس في النحو العربي؛ ليصل بعد ذلك إلى طائفةٍ من النتائج؛ أهمّها:

١. الوقوف على حدّ القياس لغة واصطلاحًا في النحو، كاشفةً اختلاف الباحثين في معناه، وبيان مراحل وجوده التي مرّ بها القياس.

٢. لامست الدراسة مدى تأثر القياس النحويّ بالقياس الفقهيّ، مدعّمة ذلك بالأدلة والبراهين.

٣. كشفت موقف كلٍّ من البصريين والكوفيين تجاه القياس.

٤. رصدت الدراسة أدلّة القياس المعتمدة عند بناء النحو لدى علماء النحو: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، مظهرة آراء العلماء فيها.

٥. تناولت الدراسة جهود مجامع اللغة العربيّة في الحفاظ على اللغة وصيانتها، ووقوفها على القياس؛ سعيًا للتيسير ومواكبة التطوّر اللغويّ، والنظر في جدوى تحريّ القياس في الدرس النحوي الوظيفي.

٦. لا يسوغ بحالٍ إنكار جدوى القياس النحوي بوصفه ظاهرة وجودية اتخذت مشروعيتها من تكامل عناصر بنائها، وتبلورها من منطلقات عقلية تكشف مرامي التفكير السليم المبنيّ على تصوّر يتخذ من التحليل والنظر المحكم غايات مقنعة.

## بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

## المراجع

أبو البركات الأنباري. (١٩٦٣). *لمع الأدلة في أصول النّحو*. تحقيق عطية عامر، بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

أبو جعفر النّحاس. (١٩٧٧). *إعراب القرآن*. تحقيق غازي الزّاهد، بغداد، مطبعة العاني.

أبو المكارم، علي. (١٩٧٣). *أصول التفكير النّحويّ*. بيروت: دار الثقافة.

ابن جيّ. (١٩٥٦). *الخصائص*. ط ١، تحقيق محمّد النجار، القاهرة: دار الكتب المصريّة.

ابن جيّ. (١٩٥٤-١٩٦٠). *المنصف في شرح التّصريف*. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة.

ابن منظور. (ب.د.ت). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

- 
- البخاري. (١٣١٤هـ). صحيح البخاري. النسخة الأميرية المطبوعة.
- البغدادي. (١٩٦٧). خزانة الأدب. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- جلال الدين السيوطي. (١٩٨٨). الاقتراح في علم أصول النحو. ط ١، قدّم له وضبطه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم.
- الحديثي، خديجة. (١٩٧٤). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت (٣٧)، طباعة مطبعة مقهوي.
- الحملاوي، أحمد. (١٩٦٥). شذا العرف في فنّ الصّرف. ط ١٦، القاهرة: مطبعة الباي الحلبي.
- الخضر حسين، محمد. (١٩٨٣). القياس في اللغة العربية. ط ٢، بيروت: دار الحدائث.
- الرّمّاني. (١٩٦٩). الحدود في النحو. تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني، بغداد: المؤسسة العامة للصحافة والطباعة.
- الزيدي، سعيد. (١٩٩٧). القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره. ط ١، عمان: دار الشروق.
- سيبويه. (١٩٦٦). الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار القلم.
- الفراء. (٢٠٧هـ). معاني القرآن. تحقيق محمد النّجار، القاهرة: الدّار المصرية للتأليف والنّشر، مطابع سجل العرب.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (١٩٦٩). في أصول اللغة. أخرجها محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- المخزومي، مهدي. (١٩٦٣). في النحو العربي نقدٌ وتوجيه. ط ١، بيروت: منشورات المكتبة العصريّة.